

بم وان افر من فاعف
اعكاه ايضا وضاع ما يسهل
بم التنازع في الاستدلال
مما ليس في الوارثين محذور
وغيره ينكر ما قد انقضت
وانظر الى الاقرار والاندثار
وحجج الجميع مراد في عدد
وانظر لفضل الحق الموجود
اذا كان قد افره ايضا معر
باب بيان الصلح في المسائل
مقام الصلح وارث بالشرع
والخرج سهامه من اصل المسئلة

بوارث ولم يسم مصدق
وهذا غامض واخر بعد
مرتب مقرر المثال
بانه استدل بالان قال
وقال لا بد من وضعه ميتا
وموتة المولود باختصار
في البدء فذهب قبول يعتمده
وانعكده لوارث المولود
وان يتخالف في ان تمنعه
مبين المعنى للارسل
مرحمة في الاصل وانزرا
ببر اعصار فيتهم عملهم

ثم افر مقام جز الصلح
ثم اقسام الباقي على القاصر
فان يبا في عليه بنفسه
فان يكره بينهما انفسا
ثم من الخاء اليه تقصدي
وان شئت اتممت ما تنفي
عني يكون واعدا فمخرج
فاجعل على العاصر من الجبر
فتقضي اعصاره مقامه
او واد ما يبر الخاء قد صار له
وانشبه من قاصر التوارث
واربع الصلح على اعل

والخرج منه فيتهم شرح
على التزايد او التناقص
صحت من المقام فاعلم ما ربح
في البدء فذهبت الاعتبار
فصح واعتبر بسلط الاوجه
مرجع جز الصلح غير يلقى
فاحضره في اعصاره في اخرج
فان يكره معتبرا بالاكسر
وتعمل الجز على تمامه
ويبر ما كان له في المسئلة
فذا لما يعيد زوارث
وتدالحا يعي ان يكر افر

111

ثم